



وحدة التطور السكاني بين الجزائر والمجال المتوسطي خلال القرنين 16 و17م

Population Development Unit in Algeria and Mediterranean area
during the 16th and 17th centuries

محمد المنتفع (*)

الأكاديمية الجهوية لمهن التربية والتكوين، جهة

كلميم وادنون - المغرب

elmountafiamed@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/05/07 تاريخ القبول: 2019/05/30 تاريخ النشر: 2021/04/30

الملخص:

يروم هذا المقال إلى إبراز معالم الوحدة بين الجزائر والمجال المتوسطي على مستوى الظاهرة الديمغرافية، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، فكلتا المجالين عرفا نموا سكانيًا متطورًا ابتداءً من القرن السادس عشر إلى مطلع القرن الثامن عشر مما ساعد على نمو مماثل للتجمعات الحضرية وانتعاش الحياة الاقتصادية بها. ورغم اختلاف حجم وكثافة السكان بين الجزائر وبلدان المتوسط فإنهما يشتركان في عوامل النمو ومعيقاته، كما أن خاصية التشابه تبرز في مرافقة نمو ساكنتهما تحولات وتطورات عدة، خلال القرن السابع عشر الميلادي، شملت الأرياف والمدن، بحيث دشنت الجزائر مع سائر دول المجال أسوأ مرحلة ديمغرافية في تاريخه بعد الطاعون الأسود الذي أودى بحياة نصف سكان القارة الأوروبية، إذ توالى على المجالين، مع بداية هذا القرن، عدة أزمات كالجفاف والمجاعات والأوبئة، مما أثر على ساكنتهما التي عاشت مرحلة التباطؤ والتراجع آنذاك.

الكلمات الدالة:

الوحدة الجزائرية، المجال المتوسطي، الظاهرة الديمغرافية، النمو، التراجع السكاني، المدن، الأرياف، الجفاف، المجاعة، الأوبئة.

Abstract:

This article tries to show the features of the unity between Algeria and the Mediterranean region at the level of the demographic phenomenon during the 16th and 17th centuries. As both of those domains have known advanced population

(*) المؤلف المرسل: المنتفع محمد elmountafiamed@gmail.com



growth beginning from the 16th century to the early 18th century which has helped in a similar growth of urban communities and the revival of economic life. And despite the size and density of the population between Algeria and the Mediterranean countries they share the factors of growth and its impediments. Also, the similarity property stands out in the accompaniment of the growth of their populations which has undergone several transformations and developments during the 17th century including rural areas and cities. In this regard Algeria started, with other countries in the field, the worst demographic stage in its history right after the black plague that killed half the population of the European continent. Therefore, with the beginning of this century the two fields have had several crises such as drought, famines and epidemics affecting their respective populations which experienced a period of slowdown and decline back then.

Key Words:

Unity, Algeria, The Mediterranean region, demographic phenomenon, Growth, Population Decline, cities, rural, drought, famines, epidemics.

مقدمة

طرحت قضية وحدة الظاهرة السكانية بين الجزائر والمجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، عدة إشكالات مرتبطة أساسا بندرة المادة الإحصائية، وبطريقة الإحصاء، والأساليب الممكنة لتحليل وحدة الظاهرة الديمغرافية عبر الأرقام ثم الأسباب التي أدت إلى النمو والتراجع السكاني، وما يترتب عنه من ظواهر اجتماعية متعددة. ونظرا لتشعب هذا الموضوع، وتعدد إشكالاته وأبعاده فقد غابت عنه الحوافز العلمية والموضوعية في البداية، لكن المؤرخين الأوروبيين، أمثال: "جاك لوغوف" Jacques Le Goff، و"لويس هنري" Louis Henry و"ميشال فلوري" Michel Fleury، و"جاك ريفيل" Jacques Revel، وغيرهم، تصدروا لهذا العلم منهجيا ومعرفيا منذ سبعينيات القرن العشرين ليصبح بذلك من المواضيع المثيرة للاهتمام، إذ نبغ فيه العديد من المؤرخين الجدد،¹ في حين ظلت الكتابات المغاربية متوارية عن الأنظار عن هذا الحقل التاريخي الجديد، مبرزة ذلك بكون أغلب الدراسات التاريخية حول التطور السكاني والخصائص الديمغرافية للقرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين مجرد افتراضات وتخيلات لحجم السكان لافتقارها إلى أرقام إحصائية جادة وموثوقة، مما جعل بعضهم يفضل عدم الدخول في حوار جاد وفعال مع ديمغرافية المجال المتوسطي عامة، والمنطقة المغاربية، بشكل خاص.



1. المادة المصدرية للديمغرافية الجزائرية

ركزت العديد من المؤلفات التاريخية بالجزائر وباقي بلدان الشمال الإفريقي على سرد الأحداث والحروب، واهتمت بإثبات الشخصيات المتميزة، فصورت تاريخ بلدانها، في أحيان كثيرة، على أنه تاريخ أفراد وأشخاص منعزلين عن بيئتهم، وعض عن ذلك صرفت نظرها عن تقديرات وحياة ساكنة الأرياف والمدن، ورغم أنها مخيبة للأمال في هذا الجانب فإنها تحتوي على الكثير من المعلومات التي تحتاج إلى صبر لجمعها، وهي معلومات غالبا ما كانت تسترعي حضور الأزمة المعاشية للسكان، على سبيل التمثيل: نقص الخبز وما نتج عنه من مجاعة وأوبئة تسببت في وفيات كبيرة، غير أنها لا تذكر شمولية هذه الأزمات في باقي المناطق الأخرى، وهنا يمكن للمصادر الأوروبية أن تكمل بشكل مفيد لهذه الأزمات، خاصة وأن عددا كبيرا من المؤرخين الأوروبيين، في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، قد عايشوا أحداث هذه البلدان، وتبعوا الأزمات المعيشية والأوبئة في تعقيدها، ناهيك عن تحديد حجم الخسائر في الأرواح²، غير أنها هي الأخرى صعب علمها تتبع جميع المناطق من حيث عدد سكانها أو الأزمات التي أصابها، وهذا القصور لا زال يهز أركان البحث التاريخي بالجزائر وشمال إفريقيا لخلو هذه المصادر من إحصاءات دقيقة للسكان وتغطي جميع المدن والأرياف.

إن ما يشد انتباهنا هو أن الدراسات المرجعية للديمغرافيا التاريخية في المغرب العربي اقترنت بظرفين زمنين اثنين: الأول: بداية الحضور الاستعماري الفرنسي في المنطقة المغربية، والثاني في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أي فترة بروز الديمغرافيا التاريخية الأوروبية³، بحيث كان تعداد السكان في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية لأسباب أمنية واضحة، إذ سرعان ما أصبحت الإدارة الفرنسية تشعر بالقلق إزاء حجم السكان المحليين، التي تتحسن نوعيتها بشكل تدريجي مع مرور الوقت. وقد تم تحديد التعداد الأول في 15 دجنبر 1843، وإجراء التعداد الثاني في عام 1851، وبشكل عام، كان يتم إحصاء السكان كل خمس سنوات، وفق الإجراءات المعمول بها في الميتربول، وفي عام 1856 شكلت أول محاولة جديدة. وكانت طريقة إحصاء السكان من سنة 1843 إلى 1856 متنوعة ومختلفة قليلا، ارتكزت على تعداد تراكمي للسكان المستقرين في الأراضي المدنية والعسكرية، وعلى تعداد موجز للقبائل عن طريق العد البسيط للخيام والدواوير، وحتى عام 1886 نظمت الإدارة الاستعمارية تعدادا فعليا عن طريق إلغاء التعداد الموجز، وجرت إدارة الاحتلال محاولات عدة لتطبيق المبادئ الحديثة أي التعداد في يوم واحد وتعداد مركزي، لكنها لم تكمل بالنجاح، فقد صادفت صعوبات كثيرة، من



قبيل نقص موظفين مؤهلين وخريطة مفصلة للبلد، ورفض الأهالي للتعداد، وبالنظر إلى التوسع المستمر في الأراضي المحتلة فإن التعداد لم يكن يغطي نفس المنطقة، مما جعل دراسة تطور السكان إشكالية كبرى.⁴

ومع ذلك، فقد توفرت بعض التقديرات السكانية، عن الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر، خلال القرن السادس عشر والسابع عشر، وبشكل خاص خلال مرحلة القرن التاسع عشر، والتي اقترحها الكتاب المحليون والرحالة والجغرافيون والدبلوماسيون الأجانب والأسارى، وهي تقديرات تكاد لا تظهر أساليب ومبررات إحصاءاتهم، وفي أغلب الأحيان، استقرت تقديراتهم على منطقة أو ملاحظات محلية، وعادة ما تكون عن المناطق الحضرية، والتي قد تكون غير جديده، وفي اعتقادهم تبدو الأرقام التي قدموها مقبولة، لكن مؤرخي اليوم يتفقون على الحكم بأن هذه الأرقام القديمة مبالغ فيها، بشكل كبير، ولا يمكن أن تكون تقديرات جديده ومقبولة⁵، لأنهم لا يترددون في تقديم مبالغت إحصائية لإعطاء أهمية لمغامراتهم الخاصة أو الثروات التي وجب غزوها. ومن الملاحظ، أن الإحصاء كان هو نقطة الضعف في روايات المستكشفين، والتي يمكن أن تكون دقيقة بشكل ملحوظ من حيث الوصف الجغرافي أو الإثنوغرافي⁶.

رغم أن المادة المصدرية حول سكان شمال إفريقيا، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، لم تكن مؤكدة وشاملة لمختلف المناطق فقد كان لها أهمية كبيرة لوضع تقدير تقريبي عبر البحث عن مواد مصدرية أخرى مدعمة للأولى، ونجد من المواد التي تعد سندا مرجعيا مهما للباحثين كتب الرحلات، وأهمها "وصف إفريقيا" لمحمد بن الحسن الوزان، مازال المؤلف الوحيد «الذي يتضمن معلومات لا توجد في سواه، ظل المرجع الأساس لكل من أراد أن يقصد المغرب بهدف التجارة أو الحرب أو التجوال»⁷، وقد أفادنا هذا المؤلف كثيرا في ذكر عدد سكان المغرب ما بين عامي 1506 و1516 أي الفترة التي أقام فيها المؤلف بالمغرب وتناول في مختلف مناطقه قبل أن يقع في الأسر، ويمكن اعتبار التقديرات المرقمة لعدد المدن وسكانها، ولعدد القبائل والقرى تهم النصف الأول من القرن السادس عشر⁸، رغم أنها لم تكن شاملة في هذا الجانب⁹. في حين اكتفى مامول كريخال في مؤلفه "إفريقيا" بإحصاء بعض الدور المسكونة بالمنطقة المغاربية خلال أربعينيات القرن السادس عشر، وتبقى المعلومات التي ذكرها متشابهة لما ورد عند الوزان.



ونجد "نيكولاس دي نيكولاي" Nicolas De Nicolay يقدر رقما لمدينة الجزائر، واصفا إياها بالمدينة المأهولة بالسكان، ويتجمع حضري كبير يضم عناصر إثنية مختلفة: الأتراك والموريسكيين، وعددا كبيرا من اليهود الذين يمارسون التجارة وإقراض المال، كما تتوفر المدينة على عدد كبير من البيوت والحمامات، وتضم السوق الكبير والجامع الرئيسي، فهي منظمة بشكل جميل ورائع¹⁰. ويعد مؤلف الراهب الإسباني "فراي ديبوكو دي هايدو" Fray Diego De Haëdo "طبوغرافيا والتاريخ العام للجزائر"، من المواد المصدرية التي اقتصرت على إحصاء الكوامين وليس الأفراد، فقد استطاع هايدو أن يعد بيوت مدينة الجزائر،¹¹ ويبرز مختلف الفئات السكانية بالمدينة وعدد البيوت التي تقطنها¹²، ورغم التقدير الذي قدمه عن سكان المدينة، فإنه مع ذلك لم يتمكن من تحديد الحجم الذي كانت عليه العائلة¹³، لذلك تبقى المعلومات عن مدينة الجزائر وسكانها غير كافية¹⁴. أما "الأب دان" Pierre Dan في مؤلفه "تاريخ شمال إفريقيا وقرابنتها"¹⁵، فقد قدم إحصاءات في غاية الأهمية حول عدد البيوت في الجزائر، مؤكدا على أنه يوجد في كل مسكن خمس أو ست أسر، وأن المدينة تعد من بين التجمعات الكبيرة المأهولة بالسكان بالبلاد الجزائرية، فهي تضم مكونات اجتماعية مختلفة: الأتراك والموريسكيين والأسرى واليهود، هذه الفئة الأخيرة قدر عددها الأب دان بين 9 و10 آلاف فرد¹⁶.

وقدم "دابيير دي أولفرت" De Olfert Dapper دراسة شاملة عن إفريقيا الشمالية والسوداء خلال القرن السابع عشر،¹⁷ وهي مؤلفة بروح من الحياد والأخلاقيات اللافتة للنظر، إذ يمكن اعتبار كتابه "وصف إفريقيا" كنص تأسيسي لكل من أراد البحث في مجال شمال إفريقيا. أما بخصوص ديمغرافية هذا المجال فقد قدم دابيير إحصاءات جد مهمة عن السكان، ورغم أنها تقديرات استئنفت بعض المدن والقرى لغياب معطيات إحصائية في المصادر التي اعتمدها المؤلف، واقتصر كغيره من المؤرخين والمستكشفين على ذكر عدد البيوت والعائلات، التي لم يحدد حجمها بالتدقيق، اعتبر دابيير مملكة الجزائر مأهولة بالسكان، وتضم عناصر وفئات من أمم مختلفة¹⁸، وغالبا ما نجد المؤلف يعود بنا إلى مرحلة القرن السادس عشر لتحديد التطور السكاني الذي عرفته إفريقيا في تلك المرحلة وخلال القرن السابع عشر، وخاصة ما يتعلق بالمدن والقرى الجزائرية¹⁹. أما الأسير "فليبو بانانتي" Filippo Pananti، فقد ذكر في علاقته: *Relation d'un séjour à Alger*.²⁰ أن مدينة الجزائر خلال القرن التاسع عشر تعد من المدن الرئيسية التي يصل عدد سكانها 120 ألف نسمة، و20 ألف نسمة بالنسبة



للسنطينة، واعتبر مدينة وهران كبيرة ومكتظة بالسكان²¹. ويقدم بانانتي معطيات دقيقة عن السكان بفضل اختلاطه بمختلف المجموعات المستقرة بالجزائر.

ويمكن للمصادر الأوروبية الأخرى أن تكمل النقص في التعداد السكاني بالمنطقة المغاربية، خاصة الوثائق غير المنشورة التي تتعلق بحملات الإسبان في إفريقيا، وجزء كبير منها مستخرج من أرشيف سيمانكاس Simancas، وتتضمن هذه الوثائق مذكرات وتعليمات ورسائل رسمية، وأثناء نشرها تمت مراعاة الترتيب الزمني بدقة، وكانت الترجمة مصحوبة بالملاحظات والتوضيحات، ولا شك أن أهمية هذا العمل وفائدته العلمية سيجلو الغموض عن تاريخ إفريقيا الشمالية وستملأ بعض الفجوات المؤسفة²²، خاصة تلك المتعلقة بعدد السكان، إذ نجد ضمن هذه الوثائق تقارير مرسلة إلى دوائر الحكم في إسبانيا، وهي غنية بأرقام حول المدن والمناطق الجزائرية²³، والتونسية، حسب تقرير "برناردو دي ميندوزا" Bernardino De Mendoza²⁴، وإن كانت هذه التقارير لا تشمل جميع المناطق. وغالبا ما نجد هذه الوثائق تركز اهتمامها على المناطق التي تعرف دينامية تجارية وتوافد التجار الأجانب على موانئها.

وكان العمل الدؤوب للمؤرخ الفرنسي "هنري دالما دي غرامون" Henri-Delmas De Grammont، حول "تاريخ الجزائر تحت الحكم التركي"²⁵، قيمة مضافة أغنت البحث التاريخي حول الديمغرافية، حيث قدم أرقاما إحصائية عن المدن الجزائرية متبعا تطورها السكاني منذ القرن السادس عشر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي، وطوال هذه المدة عرفت الجزائر تحولا ديمغرافيا انحصر بين مؤشرات واضحة للنمو خلال القرن السادس عشر، ومؤشرات دالة على التباطؤ والتراجع السكاني خلال القرن السابع عشر، والذي تسببت فيه سنوات الجفاف الشديد، والمجاعات المخيفة، والأوبئة القاتلة التي دمرت ساكنة المدن والقرى الجزائرية²⁶.

وكان من المحاولات الجادة للكشف عن بنية وتقديرات سكان الريف بالجزائر، والمغرب وتونس، وليبيا، محاولة "إرنست كارات" Ernest Caratte، إذ تمكن في كتابه "أبحاث في أصول وهجرات كبريات قبائل شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا"²⁷ من ضبط طريقة تسمح بتحويل عدد مقاتلة القبائل الواردة لدى الوزن ومارمول إلى عدد إجمالي لأفراد هذه القبائل، وهي طريقة أصبحت أو كادت أن تصبح مرجعية في هذا المجال: عدد المقاتلة + 1/4 (ما يوازي عدد السواقط وغير المجندين) × 3 = العدد الإجمالي لأفراد القبيلة الواحدة²⁸، وبناء على هذه



الطريقة توصل كارات إلى تقدير عدد أفراد القبائل العربية دون غيرها بالبلاد الجزائرية، قدر بـ 900000 فرد²⁹.

وكانت الطريقة المقترحة بالنسبة إلى حجم ساكنة البلاد ككل، ولتغطية المناطق والقبائل التي لم يرد بشأنها تقدير مرقم والتي لم تذكر أصلا عند الوزن أو مارمول، كالاتي:، عدد مقاتلة القبائل (المذكورة) + 1/4 (نسبة السواقط وغير المجندين) + 1/4 (نسبة مقاتلة القبائل غير المذكورة) × 3 (معدل عدد أفراد الشيوخ والنساء والأطفال) = العدد الإجمالي لأفراد كافة القبائل (المذكورة وغير المذكورة).³⁰

وقدم كولان مكفيدي Colin McEvedy وجون ريتشارد Jones Richard تقييمًا لسكان الجزائر وباقي بلدان المجال المتوسطي، في مؤلفهما: Atlas of world population History، وباعترافهما الخاص لم يوجها أي نقد للمصادر التي اعتمداها، ولم يتمكننا أبدا من تقييم مدى موثوقية أرقامهما³¹، وللأسف فقد استند الكاتبان في تقديرهما على الافتراضات التي لا يمكن الدفاع عنها ولا يمكن تبريرها لانتظامها أو تشابهها مع البلدان الأخرى. ففي الفصل المتعلق بالمنطقة المغاربية أشارا إلى قلة المصادر التي يمكن الاستناد إليها في حساب عدد السكان قبل القرن التاسع عشر³². وفي المقابل، يبدو تقييم حجم سكان البلدان المتوسطية الأخرى أكثر دقة لتوفر سجلات الكنيسة الغنية بأرقام إحصائية عن ساكنة الأرياف والمدن خلال القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي. وكان لـ "وليم سبنسر" نصيب من هذه الأعمال، إذ ركز في مؤلفه: "الجزائر في عهد رياس البحر" على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال عهد رياس البحر، وقد أبدى ملاحظات هامة حول الوضعية الديمغرافية للجزائر، مؤكدا على أن الأرقام الإحصائية لم تكن متوفرة بالجزائر إلا بعد قدوم الفرنسيين، ومع ذلك فقد قدم سبنسر تقديرا كليا للسكان من خلال تعدادات مختلف الملاحظين، وتبقى الصعوبة الأكبر في تعداداتهم اعتمادها على قائمة العائلات وليس الأفراد³³.

وبدأ يظهر، في الآونة الأخيرة، اهتمام بديمغرافية المنطقة المغاربية، وكان من أبرزهم دراسة الباحث "حسين بوجرة" حول: "الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير"، التي تعد دراسة قيمة ومفيدة أتت بالشيء الجديد في المجال الديمغرافي، إذ احتوت على اجتهادات هامة أسهمت في إلقاء الضوء على قضايا الديمغرافيا التاريخية والتحديات التي تطرحها الأزمات السكانية على الهياكل الاجتماعية في الفضاء المغاربي الذي اتخذها إطارا مكانيا للدراسة، مسلطا بذلك الضوء على شمولية انتشار



ظاهرة وباء الطاعون وما أدى إليه من إقحام لكل من الفقيه والطبيب والأمير وكذلك "العامّة" في مجالات نظرية وممارسات تطبيقية. وهي بذلك، تظل عملا أكاديميا طغت عليه عناصر الضبط والتدقيق مع الرغبة في استكشاف وحدة الظواهر المسببة للطاعون بين بلاد المغرب، التي عادة ما كان يقارنها ببعض الدول الأوروبية متعقبا لمسارها وشموليتها بالمجال المتوسطي. كما ظهر اهتمام بالغ بالديمغرافية الجزائرية من قبل المؤرخين الأوروبيين، أمثال: دومينيك تبوتين Dominique Tabutin، وإريك فيلكوين Eric Vilquin، وجان نويل بيرابين Jean-Noël Biraben. في مقال مشترك حول "تاريخ سكان شمال إفريقيا"، وقد عمل هؤلاء على إعادة بناء التطور الديمغرافي للبلدان التي لم يتم توثيقها تاريخيا من الناحية الإحصائية على مدى عشرة قرون، وهذه البلدان هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر، التي يرجع أول أرقامها السكانية المحددة في حدودها الحالية إلى النصف الثاني أو نهاية القرن التاسع عشر، بعد أول تعداد للسلطات الاستعمارية، ووظفا في مقالهما مصادر وأساليب منهجية مختلفة، حيث ركزا في البداية على إعادة إعمار مجموع سكان المنطقة من القرن الحادي عشر إلى القرن التاسع عشر، وذلك بمقاربة التقديرات الجديدة المختلفة التي سبق تقديمها ومراعاة الحوادث التاريخية الكبرى (المجاعات والأوبئة...)، واقتصر عملهما في المرحلة الثانية على الفترة الممتدة من 1850 إلى 2000، وهي موثقة بشكل أفضل.³⁴

ومن الأعمال الأكاديمية الأخرى، التي لقيت استحسانا كبيرا، العمل المنفرد لـ"جان نويل بيرابين" Jean-Noël, Biraben، ومقال "ليون تابه" Léon Tabah،³⁶ وعمل النجادي G. Negadi حول الوضعية السكانية للجزائر³⁷. وكان لـ "كامل كاتب" Kamel Kateb نصيب من هذه الأعمال حول الحقل الديمغرافي بالمغرب العربي، وقد أبدى ملاحظات حول ساكنة الجزائر، مؤكدا على أن الاستعمار قد أحدث تغييرات عميقة على التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وعلى التوزيع المجالي للسكان. ففي عام 1830 كانت الجزائر بلدا ريفيا في الغالب وكان معظم سكانه من البدو الرحل وشبه الرحل، ويقدر عدد السكان بين 3 و5 ملايين، وكانت المدن مبعثرة في جميع أنحاء إقليم المقاطعة، وكانت أكثر اكتظاظا بالسكان تلك التي كانت مركز السلطة السياسية للباي، وهي الجزائر وهران والقسنطينة والمدينة وتلمسان³⁸. ورغم أن هذه الأعمال تبتعد بمسافة كبيرة عن المرحلة المدروسة، فإن لها أهمية كبيرة في استخلاص نتائج تطور ديمغرافية الجزائر التي عرفت تحولا سكانيا متسارعا منذ مرحلة القرن السادس عشر الميلادي.



إن هذه المواد الأرشيفية رغم اختلاف فترة دراستها وتباين محتواها من حيث اقتصادها على ذكر أرقام إحصائية لمنطقة محددة جغرافيا، وتركيز أغلبها على المؤثرات والظواهر التاريخية مثل المجاعة والأوبئة، خلافا للمادة المصدرية الأوروبية التي كانت حكوماتها على وعي تام بأهمية إحصاء السكان باحتواء الكنائس والأبرشيات على سجلات مليئة بنبضات سكانية غاية في الأهمية حول رعاياها والتي يعود تاريخها إلى مرحلة القرن السادس عشر الميلادي³⁹، فإنها تبقى مواد مصدرية مهمة في إظهار معالم الوحدة الديمغرافية، بين الجزائر والمجال المتوسطي، لكونها مثلت نقلة نوعية من تاريخ يهتم بالسياسة والأحداث إلى تاريخ يهتم بالمجموعات البشرية.

2. وحدة نمو السكان وتوزيعهم المجالي

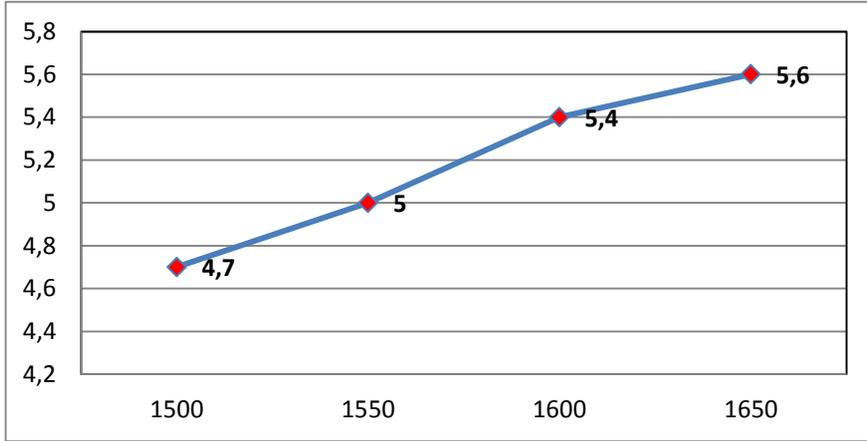
ثمة قواسم مشتركة أساسية وكثيرة، بين الجزائر وباقي بلدان المجال المتوسطي، على مستوى الظاهرة الديمغرافية، وأول هذه الصفات المتماثلة هو ارتفاع وانخفاض معدلات الولادات والوفيات خلال فترات زمنية محددة، حيث ارتفع سكان الجزائر والبحر المتوسط في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل القرن السابع عشر وعرفا كلاهما انخفاضا حادا في أواخر القرن السابع عشر، وأوائل القرن الثامن عشر، ثم زيادة معتدلة جديدة أواخر القرن الثامن عشر⁴⁰. وهو ما يعني أن الجزائر والمجال المتوسطي قد عرفا، على مدى قرنين من الزمان، تغيرا في هيكلهما العمري وبنيتهما الهرمية، أي تغير في معدل السكان في أعمار مختلفة مع زيادة نسبة الوفيات خلال فترات الأوبئة⁴¹. وبالتالي، فالوحدة، بين الجزائر وهذا المجال، لا تقتصر في التشابه فيما عثر عليه من تماثل في أنماط معيشتهم، وإنما في مراحل نموها السكاني خلال القرن السادس عشر، الذي بلغت فيه شعوب المجال المتوسطي نضجها إلى حدود عام 1600م بعد التقلص الذي عرفته ما بين عام 1350-1450م⁴². وقد أعطى فرناند بروديل أهمية كبيرة لديمغرافية البحر المتوسط خلال القرن السادس عشر، وقدر نموه ما بين 60 و 70 مليون نسمة، ولم يكن متأكدا من صحة هذا الرقم بسبب تضارب المؤشرات ونذرتها، وتبقى الإحصاءات التي قدمها مجرد أرقام تقريبية ممكنة ومقبولة في حالة إيطاليا والبرتغال، وبدون مجازفة فيما يخص فرنسا، وإسبانيا، والإمبراطورية العثمانية. أما بالنسبة لبقية بلدان البحر الأبيض المتوسط، فإنها لا تتوفر على معطيات ديمغرافية كاملة⁴³. وهذا القصور يعد عقبة كؤودا في شأن الوضع الديمغرافي لمجالات المتوسط، وهو ما سيكون له وقع سلبي على تشخيص وحدته الديمغرافية، ورغم ذلك، يمكن تبني هذه الأرقام المفترضة على أساس



تحليلها، والأخذ بعين الاعتبار أهمية الدولة ومكانتها من الناحية الجغرافية والاقتصادية، وأدوارها في ميادين التجارة والتبادل بين دول المجال المتوسطي.

تتوحد جميع مناطق المجال المتوسطي في تحقيق نموها، خلال القرن السادس عشر، رغم تفاوت نسبة السكان من منطقة إلى أخرى، وذلك نتيجة تزايد عدد الزيجات، والحاجة إلى الأبناء في العمل، وتزايد عدد الهجرات الوافدة إليها، ومحدودية الكوارث الطبيعية. وهذه العوامل يشترك فيها كل من الجزائر وباقي البلدان المغاربية التي استكملت انتعاشها الديمغرافي بعد الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر، إذ عرفت في منتصف القرن السادس عشر نموًا مهما بلغ مجموع السكان آنذاك 5.5 مليون ساكن⁴⁴، وتراوح عدد سكان البلاد الجزائرية ما بين 1.5 و2,25 مليون ساكن حسب كوان مكفيدي وجون ريتشارد⁴⁵، و3.6 حسب تابيتين والأخرون⁴⁶. كما عرفت الإمبراطورية العثمانية انتعاشا سكانيا إذ بلغ حجم سكانها آنذاك 16 مليون نسمة، وفرنسا التي وصلت نسبة سكانها هي الأخرى 16م/ن، وتقاربت ساكنة إيطاليا (ما بين 12,5م/ن و13م/ن) مع ساكنة إسبانيا بـ 11م/ن. أما ساكنة البرتغال فقد بلغت نسبة مليون نسمة، وهي نسبة قريبة على نحو ما من ساكنة تونس. كما شهدت بلدان البلقان خاصة يوغسلافيا وألبانيا واليونان وبلغاريا وتركيا الأوربية نموًا سكانيا متماثلا مع الجزائر، إذ بلغ مجموع سكان دول البلقان عام 1500 حوالي 7.5 مليون ساكن، ووصل عدد السكان في عام 1550 نسبة 8 مليون ساكن، وفي عام 1600 حوالي 9.75 مليون ساكن⁴⁷. ورغم التفاوت في حجم سكان المجال المتوسطي خلال القرن السادس عشر، فإن بلدانه تتطابق في عوامل نموها الديمغرافي⁴⁸، إذ ثمة تشابه كبير في نسبة النمو بين الجزائر وباقي سكان شمال إفريقيا، وتتقارب نسبة ساكنتهما. ويمكن تفسير ذلك بتشارك هذه البلدان في نفس قيم التقاليد والدين فيما يخص الإنجاب، إضافة إلى هجرات الموريسكيين إليها خاصة نحو الجزائر والمغرب وتونس، ويعد النمو الديمغرافي لهذه النماذج الثلاثة في شمال إفريقيا أحد القواسم المشتركة التي عززت قضية وحدة الظاهرة السكانية بالمجال المتوسطي.

الشكل 1: التطور السكاني للجزائر والمغرب وتونس من عام 1500 إلى 1650 م بالمليون نسمة



المصدر (بتصرف): Tabutin et autres, p 3.

مما لا شك فيه أن ساكنة الجزائر، والمغرب، وتونس، شهدت نموا سكانيا طيلة القرن السادس عشر، شأنها في ذلك شأن باقي دول المجال المتوسطي، وهذا النمو ساعد على ظهور تجمعات حضرية كبيرة في كل من مدينة الجزائر، وتونس وفاس، ومراكش⁴⁹. ورغم اختلاف حجم السكان، وتوزيع الكثافة حسب الحدود المجالية لهذه البلدان، فإن كل واحدة منها يتزايد عدد سكانها بطريقة أو بأخرى، إما بتزايد معدلات الخصوبة أو بأعداد الهجرات الوافدة إليها أو بأعداد الأسرى أو نتيجة محدودية المجاعات والأوبئة خلال سنوات معينة. وعلى أية حال، فقد وصل عدد سكان شمال إفريقيا حسب تقدير "فرناند بروديل" مليوني نسمة⁵⁰، لكن هذا منخفض بالنسبة إلى هذه البلدان، لذلك فإن التقدير الذي قدمه "دومنيك تابتين" والآخرين، والذي يصل إلى 4 ملايين ساكن، خلال القرن السادس عشر، وما يزيد عن 5 ملايين، خلال القرن السابع عشر، بعد استقبال اللاجئين الموريسكيين⁵¹، قد يكون أقرب إلى الصواب. وعلى أية حال، فالجزائر تشترك مع بلدان المتوسط على مستوى النمو السكاني خلال القرن السادس عشر، خاصة مع المغرب الذي اختلف الباحثون حول تعداد سكانه، وتوحدت نظرتهم على أنه هو الآخر حقق نموا مستمرا تراوح ما بين 3,2 إلى 4,2 مليون ساكن من عام 1500 إلى 1550⁵²، وهي مرحلة شهدت زيادة طبيعية مهمة حققها بلدان أخرى مثل فرنسا وإنجلترا، والتي بلغت معدل نمو سنوي مرتفعا وصل إلى 0.9%⁵³.

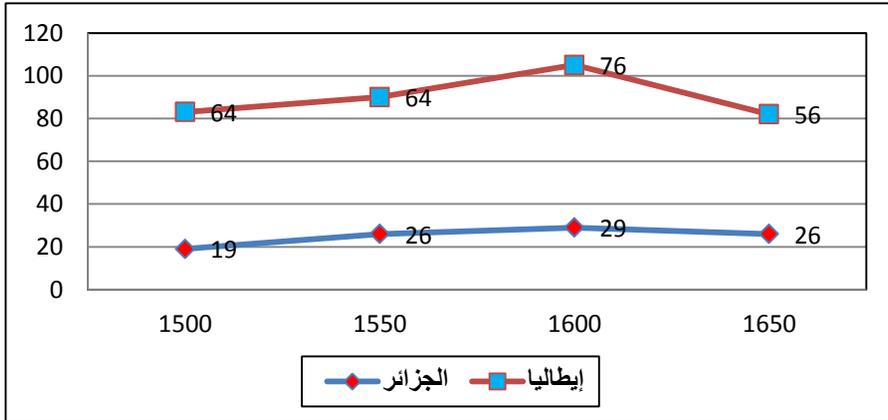


أدى تزايد معدلات الولادات، وتوافد الهجرات، ومحدودية الأويئة بالبلاد الجزائرية، خلال القرن السادس عشر، إلى ظهور تجمعات حضرية تمثل نسبة ساكنة متفاوتة، تشبه شكل التجمعات الحضرية في كل من المغرب وتونس، وهي تجمعات تنقسم إلى قسمين: تجمعات كبيرة مثل مدينة الجزائر التي نمت بشكل كبير في ظل حكم البايلربايات وتوافد الموريسكيين من إسبانيا للاستقرار بأعداد كبيرة، فأغنوا المدينة بحرفهم وصناعاتهم ومنتوجاتهم وعملهم الجاد⁵⁴. وهكذا، يلاحظ نمو مستمر لمدينة الجزائر منذ بداية القرن السادس عشر، التي قدر الوزن بشأها رقما بلغ أربعة آلاف كانون، لتصل بذلك خلال ثلاثينيات القرن ثلاثين ألفا وصولا إلى ستين ألفا و70 ألفا عام 1580م وهي أكثر من 100 ألف خلال القرن السابع عشر⁵⁵. وكانت مدينة بجاية من التجمعات الكبيرة المكتظة بالسكان، وصل عدد بيوتها 8000 بيت في عام 1520، بالإضافة إلى العديد من المساجد والأديرة والنزل والمستشفيات⁵⁶. وكانت مقاطعة تلمسان أهلة بالسكان، إذ وصل عدد بيوتها 6000 بيت، وفي عام 1562 بلغ عدد بيوتها 25000 بيت⁵⁷. وتعد مدينة وهران من المدن الرئيسية التي بلغ عدد بيوتها 6000 بيت⁵⁸، ووصل عدد سكان مدينة مستغانم سنة 1535 حوالي 4000 نسمة⁵⁹، كما عرفت مدينة عنابة نموا سكانيا بلغ 1500 نسمة⁶⁰. ووصل عدد بيوتها 3000 منزل خلال سنة 1535⁶¹. وتضم البلاد الجزائرية، بالإضافة إلى هذه التجمعات الكبيرة، تجمعات صغيرة شأن مثيلاتها المدن المتوسطة الصغيرة، مثل مدينة مليانة، التي كانت تضم 1300 بيت⁶²، وكان يبلغ عدد الانكشارية بالمدينة آنذاك 1500 ساكن⁶³. ومدينة كوكو التي كان تحتوي على 1600 بيت⁶⁴. وتضم تدلس خلال عام 1535 حوالي 1000 بيت⁶⁵، ووصل عدد بيوت مدينة تبسة 3000 بيت⁶⁶، وتضم مدينة سطيف 300 عائلة⁶⁷، ووصل عدد بيوت مدينة القسنطينة 1000 بيت، وعدة شوارع جميلة⁶⁸. ويبلغ سكان كولو 1000 ساكن، جميعهم تجار⁶⁹. ويتجاوز سكان مدينة بريسك خلال عام 1535 معدل 700 نسمة⁷⁰. وهكذا، فإن حجم ساكنة التجمعات الكبيرة والصغيرة يبين مدى النمو السكاني الذي بلغته البلاد الجزائرية، لذلك، فمن المحتمل أن يصل عدد سكان الجزائر ريفا وحضرا معدل 3,6 مليون ساكن أو أكثر بقليل من ذلك⁷¹.

من القواسم المشتركة بين الجزائر والمجال المتوسطي وحدة مؤشرات النمو السكاني مع إيطاليا، في أواخر القرن السادس عشر، حيث شهد كل منهما ارتفاعا ملحوظا إلى حين 1600م، ومن تم بدأ في التراجع مع مطلع القرن السابع عشر، رغم أن إيطاليا حققت مستويات أعلى من النمو مقارنة مع الجزائر، حيث وصلت نسبة نموها إلى أكثر من 70% ما بين سنة 1583

و1595م، لينخفض بعد ذلك مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي، في حين لم يتزايد سكان الجزائر إلا بنسبة طفيفة ما بين 1580 إلى 1590م، كما يتطابق النمو السكاني للأرياف الجزائرية مع الأرياف الإيطالية⁷²، ويلاحظ ذلك في نمو ساكنة منطقة كابري Capri وأنكابري Anacapri منذ 1545م⁷³، إلا أن معدلات السكان بدأت في التراجع البطيء مع بداية القرن السابع عشر، حيث ارتفعت معدلات الوفيات في كل من الجزائر وإيطاليا خلال فترة الأوبئة⁷⁴.

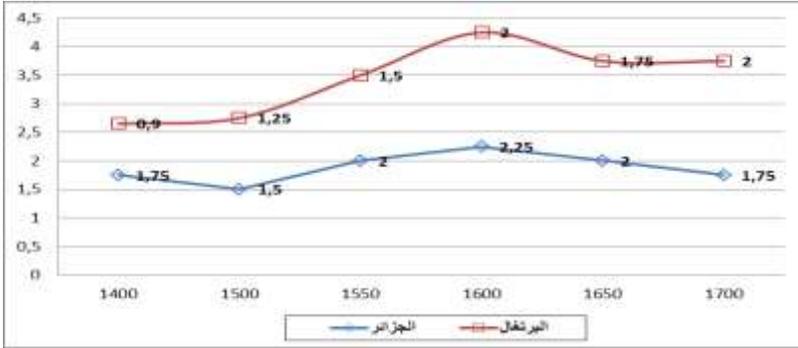
الشكل 2: مؤشر النمو السكاني بالجزائر وإيطاليا ما بين 1500 إلى 1650 بـ %



المصدر (بتصرف): Delille, p 422. McEvedy, p 223.

ويتماهى التطور السكاني بالجزائر مع البرتغال، ويلاحظ ذلك في تقارب نسبة نمو سكان البلدين خلال القرن السادس عشر، وبالنسبة للبرتغال كان لثروة العالم الأطلسي مساهمة كبيرة في زيادة عدد الساكنة التي بلغت ما يقارب 2 مليون نسمة، وقد تحققت هذه الزيادة على الرغم من الاستنزاف الكبير للقوى العاملة، حيث قدرت الخسارة الصافية من هذه القوى الإنتاجية بـ 125000، وهي خسارة فرضتها الالتزامات الخارجية الجديدة⁷⁵.

الشكل 3: تقديرات ساكنة الجزائر والبرتغال ما بين 1400 و1700 بالمليون نسمة



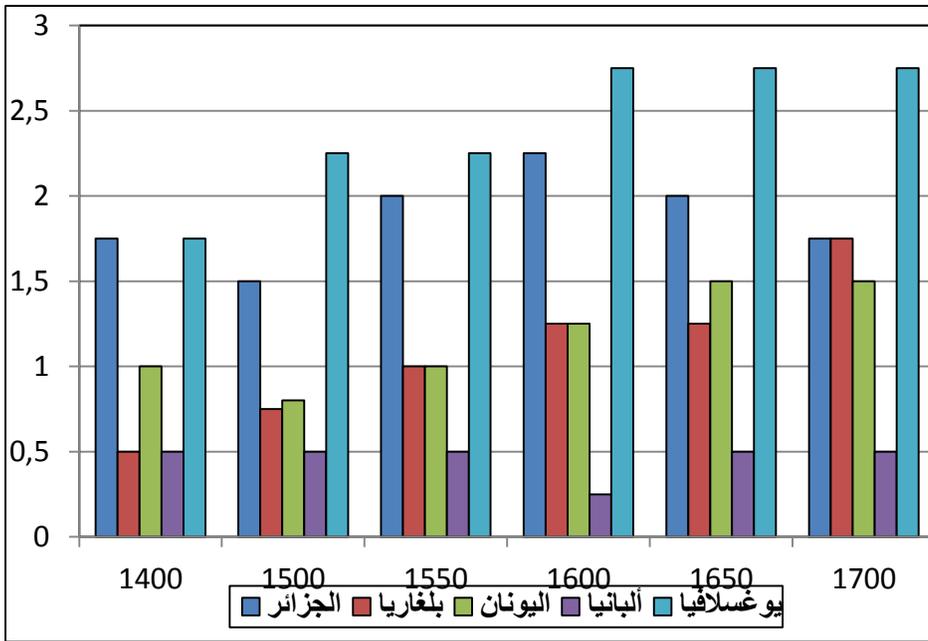
المصدر (بتصرف) : McEvedy, p 103- 223.

ولا تختلف وحدة التطور السكاني، بين الجزائر والإمبراطورية العثمانية، التي عرفت هي الأخرى نموا سكانيا خلال القرن السادس عشر، وقد افترض "فرناند بروديل" بشأنها رقم 8 ملايين ساكن، في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر الميلادي⁷⁶. في حين نجد عمر لطفي بركان يقترح رقم 12,5 مليون نسمة بناءً على الأرشيف العثماني الذي كان في نظره الأمل الأخير لإيجاد أرقام واقعية أقرب إلى حقيقة كاذبة⁷⁷. أما توزيع سكان المقاطعات التابعة للإمبراطورية العثمانية، خلال القرن السادس عشر، فيظل متفاوتا بين المناطق حسب عدد أفراد كل كانون⁷⁸، وهذا ما يتناظر مع مناطق الجزائر والمغرب وتونس التي يتوزع سكانها وكونيتها بشكل متفاوت حسب أهمية كل منطقة، وقد لاحظ "يوسف كورباج" Youssef Courbage أن بلاد الشام عرفت نموا سكانيا لا يمكن تخيله خلال سنة 1580م⁷⁹، شأن مثيلتها بلاد سوس خلال نفس السنة. وهذا النمو السكاني المتشابه يعكس حقيقة الوحدة الديمغرافية بين هذه المجالات التي تتمتع بمستوى معيشي موحد. وعموما، فالنمو السكاني الذي تحقق بالإمبراطورية العثمانية ومقاطعاتها يتوازي مع النمو الذي حققته الجزائر والمغرب خلال سنة 1580م، ولم يكن هناك من سبب يعيق زيادة سكان الجزائر وجميع بلدان المجال المتوسطي خلال القرن السادس عشر الميلادي⁸⁰.

ويتطابق النمو السكاني للجزائر مع بعض دول البلقان، التي عرفت نموا سكانيا خلال القرن السادس عشر خاصة مع وصول الأتراك وتزايد المعدلات الطبيعية للسكان المسلمين والمسيحيين، وخير مثال على ذلك، النمو السكاني لليونان التي لم تكن تتجاوز مليون إلى مليون وربع خلال العصور الوسطى. أما سكان البلقان ككل فقد تراوح ما بين 3 إلى 5 ملايين، إلا أن هذا النمو السكاني توقف مع وصول الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر، إلا أنه مع بداية

القرن السادس عشر وبوجود العنصر التركي ازداد عدد السكان من مختلف الفئات الاجتماعية: المسلمين والمسيحيين، الذين فاق عددهم 4 ملايين مسيحي (3 ملايين أرثوذكسي و مليون كاثوليكي)، بالإضافة إلى تزايد عدد المرتدين⁸¹.

الشكل 4: تقديرات ساكنة الجزائر وبعض بلدان البلقان ما بين 1400 و1700 بالمليون نسمة



المصدر (بتصرف) : McEvedy, p. 113- 223.

لقد حققت الجزائر مع بلدان المجال المتوسطي، منذ القرن السادس عشر إلى مطلع القرن السابع عشر الميلادي، نسبة نمو متماثلة إلى حد كبير، وترجع وحدة النمو الديمغرافي إلى عوامل عدة ضخمت من ساكنتهما، مثل ارتفاع معدلات الخصوبة، والالتزام بتعاليم الدين، والتقاليد والعادات التي تحث على إنجاب الأبناء كتمويل للأسرة، فضلا عن محدودية الكوارث والأوبئة. ومع ذلك، يجب ألا نغفل بعض الانتكاسات السكانية التي أثرت على نسبة الولادات



في هذه البلدان، بفعل الانخفاض النسبي للزواج في فترات الأوبئة، والمجاعات⁸²، ونقص المحاصيل الزراعية، وغلاء الأسعار، مما تولد عنه سوء التغذية عند سواد السكان، فال ذلك إلى ضعف الصحة والموت في سن مبكرة، بحيث لم يتراوح معدل الأعمار عند سكان الضفة الشمالية من البحر المتوسط بين 20 و 25 سنة، وكان نصف السكان تقريبا يموتون قبل أن يبلغوا سن الثلاثين والأربعين سنة، ولم يتجاوز أمد حياة الملوك حاجز 65 سنة⁸³، الأمر الذي نتج عنه ظواهر اجتماعية كثيرة ومتماثلة كتزايد الفقراء والمتسولين الذين كانوا يتدفقون طواعية من الأرياف نحو المدن⁸⁴.

وبالطبع، لم تستثن البلاد الجزائرية من بعض الانتكاسات السكانية التي تخللتها سنوات القرن السادس عشر، بسبب الجفاف الشديد والمجاعات المخيفة، حيث تعرضت مدينة الجزائر خلال عام 1535 لموسم حصاد سيء، وكانت مدينة وهران تفتقر أنداك إلى القمح⁸⁵، فعانى سكان المدينتين من المجاعة، فأصبح مقدار من القمح يزن أقل من نصف فانيكة يباع بدويلة ونصف⁸⁶. وقد استثنت مملكة تلمسان التي قد كانت عرفت خلال نفس الفترة موسم حصاد جيد⁸⁷، لكن الجزائر تعرضت خلال عامي 1578 و1579 للجفاف الشديد، فكانت المحاصيل مفقودة، وسرعان ما وجد الناس أنفسهم في قبضة مجاعة رهيبة، قال عنها هايديو: "مات بالجوع في شوارع العاصمة الجزائرية خمسة آلاف وستمئة وستة وخمسين مورا أو عربا"، وعلى إثر هذه المجاعة، تمردت القبائل الداخلية، ورفضت دفع الضريبة، وترك البلديون Les Baldis المدينة وانتشروا في الأرياف المجاورة سعيا في جمع بعض الطعام كيما كان نوعه. وخلال هذه الأزمة قامت عناصر الانكشارية بسرقة البيوت وانغمسوا في النهب⁸⁸. ورغم الأوبئة والمجاعات وأعمال الشغب الدامية، فقد ازدهرت مدينة الجزائر وحافظت على مكانتها المفضلة بسبب غنائم العالم المسيحي، ففي عام 1634 أحصى الأب دان أكثر من مائة ألف نسمة⁸⁹.

وعموما، حققت الجزائر نموا سكانية واضحا خلال القرن السادس عشر الميلادي، شأنها شأن مثيلاتها من باقي بلدان المجال المتوسطي، رغم الاختلاف السائد على مستوى حجم السكان والكثافة السكانية، فإنها تشترك مع باقي مجالات البحر المتوسط في مرافقة نمو ساكنتهما تحولات وتطورات عدة، برزت بشكل واضح خلال القرن السابع عشر، شملت الأرياف والمدن، بحيث دشنت الجزائر مع سائر بلدان المجال مرحلة ديمغرافية حرجة في تاريخه بعد الطاعون الأسود الذي أودى بحياة نصف سكان القارة الأوروبية، إذ توالى مع بداية هذا



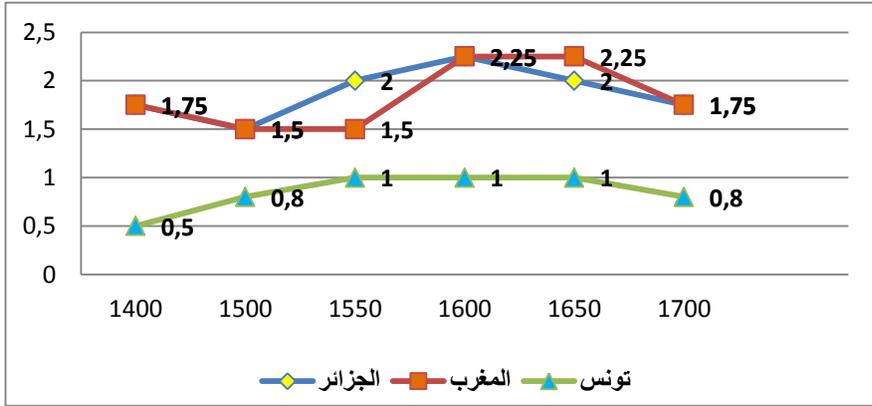
القرن عدة أزمات كالجفاف والمجاعات الرهيبة والأوبئة الفتاكة، مما أثر على ساكنتهما التي عاشت مرحلة التباطؤ والتراجع آنذاك.

3. وحدة التباطؤ والتراجع السكاني

عرفت البلاد الجزائرية شأنها في ذلك كشأن باقي بلدان البحر الأبيض المتوسط حالة من التباطؤ والتراجع السكاني خلال القرن السابع عشر الميلادي، نتيجة نقص الغذاء وارتفاع أسعار الخبز، وانتشار المجاعات الشاملة والأوبئة الفتاكة، التي دمرت سكان المدن والأرياف، فعلى سبيل المثال، تعرضت الجزائر عام 1611 و1612 لمجاعة رهيبة، ناتجة عن الجفاف فلم يعد في المدينة، في 30 من أبريل 1612، أي ماء أو طعام، مما دفع بالديوان إلى أن يأمر الموريسكيين لبناء القنوات المائية في حدود ثلاثة أيام، وبالفعل جلبت إلى المدينة مياه تلال الساحل⁹⁰. وبلغ الطاعون في عام 1663 الذي دمر مدينة طولون في جنوب فرنسا مدينة الجزائر، فقد دمر عشرة آلاف من الأسرى المسيحيين وعدد كبير من السكان المحليين⁹¹، وما زال الطاعون منتشرًا في الجزائر حتى عام 1664⁹². ومن الأمثلة الدالة على وحدة التطور السكاني خلال القرن السابع عشر، التباطؤ الذي عرفته الجزائر وبلدان المنطقة المغاربية الأخرى، التي لم تتزايد إلا بنسبة قليلة لمدة قرن كامل. وخلال هذه الفترة ظل عدد سكان الجزائر محصورًا بين 2.25 و1.75 مليون ساكن⁹³، ولم يتجاوز تعداد سكان البلاد التونسية مليون ونصف مليون ساكن، في حين أنها عرفت نموًا يربو عن المليونين أو المليونين ونصف خلال القرن الثامن عشر الميلادي⁹⁴. وبحكم أن هذا القرن كان قرن الموجات الوبائية الجارفة، والتدخلات العسكرية في البلاد، فإنه يمكن اعتبار المليون ساكنًا أقصى عدد ممكن بالنسبة لهذه المرحلة.

الشكل 5: تقديرات ساكنة الجزائر والمغرب وتونس ما بين عام 1400-1700

بالمليون نسمة



المصدر (بتصرف) : McEvedy, p 223.

لقد ظلت الجزائر ضمن وحدة التباطؤ والتراجع السكاني الذي أصاب المجال المتوسطي متماثلة مع باقي بلدان شمال إفريقيا⁹⁵، التي كانت تحقق مجتمعة نموا سكانيا بدأ منذ سنة 1400 إلى 1500، حيث بلغت النسبة ما بين 7.2 إلى 7.7 مليون ساكن لترتفع بنسبة طفيفة إلى 8 ملايين نسمة ما بين سنتي 1600 (8,4م/ن) إلى حدود سنة 1700 (8,7م/ن)⁹⁶، وحرى بالذكر، أن هذه المؤشرات التي يهياؤها في نمو لا تعكس حقيقة الواقع، حيث مع بداية القرن السابع عشر الميلادي عرفت هذه البلدان زيادة منخفضة بنسبة 1,4 مليون لمدة قرن كامل بدءا من عام 1600 إلى 1700م⁹⁷، وتظهر وحدة التباطؤ والتراجع الديمغرافي بين الجزائر والبرتغال التي عرفت بعد عام 1600 انخفاضا وصل إلى 1.75 مليون في عام 1650، واستردت نسبة 2 مليون نسمة في عام 1700، ورغم هذه العودة لم يكن هناك اقتصاد مؤهل مما دفع العديد من البرتغاليين إلى الهجرة، حيث هاجر 2 مليون برتغالي إلى البرازيل في الفترة الممتدة من 1700 إلى 1950⁹⁸، وكما في أي مكان آخر من البحر الأبيض المتوسط عرفت أغلب بلدان البلقان، مثل يوغسلافيا وألبانيا واليونان وبلغاريا ركودا سكانيا خلال القرن السابع عشر قبل أن يبدأ الارتفاع القوي في الأوقات الأخيرة من القرن الثامن عشر⁹⁹.



جدول رقم 1: تقديرات ساكنة الجزائر وبعض بلدان البلقان ما بين 1550 و1700

بالمليون نسمة

السنوات	الجزائر	بلغاريا	اليونان	ألبانيا	يوغسلافيا
1550	2	1	1	0.5	2.25
1600	2.25	1.25	1.25	0.25	2.75
1650	2	1.25	1.5	0.5	2.75
1700	1.75	1.75	1.5	0.5	2.75

المصدر (بتصرف) : McEvedy, p 113- 223.

لم يقتصر هذا التماثل العام في الركود السكاني بين الجزائر وباقي بلدان شمال إفريقيا ودول البلقان لوحده، بل إنها تشترك مع سكان الإمبراطورية العثمانية وباقي مقاطعاتها التي ستعرف كباقي بلدان المجالات المتوسطية الأخرى تراجعاً سكانياً وهو انخفاض تخللته سنوات القرن السابع عشر، وليس هناك أرقام دقيقة تثبت ذلك فهي تبقى مجرد فرضيات قابلة للنقد، والسبب في طرح قضية التراجع هو الأوبئة والكوارث الطبيعية التي عانت منها بلاد الشام وباقي المقاطعات العثمانية الأخرى من الزلازل والتقلبات المناخية والجراد والمجاعات، كانتشار وباء الطاعون في سوريا وهو الأكثر خطورة والأكثر شيوعاً، حيث ظهر في الجهة الغربية من الإمبراطورية العثمانية، وكان مأساة إنسانية كبيرة سبب تراجعاً سكانياً مهولاً¹⁰⁰.

وتتماثل الجزائر في هذا النمط الدوري مع أوروبا التي كان يشكل لها القرن السابع عشر "مهده أزمة نزلت بالإنسان في كافة نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والعلمية والفنية، وفي كل كيانه أي في أعماق قوته وحسه وإرادته"¹⁰¹. وإذا كانت المدن الجزائرية عرفت انتكاسات نتيجة التدخلات الخارجية، والجفاف، والأوبئة، فإن المدن الفرنسية الجنوبية هي الأخرى رافقها البؤس والحروب سنة 1640م¹⁰²، الأمر الذي أسفر عن مستويات منخفضة بجميع المدن الفرنسية خاصة مع سنة 1650م، وقد واجهت صعوبات في تجديد ساكنتها البطيئة، منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي، بسبب سياسة الاضطهاد المنتشرة في بداية عهد لويس الرابع عشر، غير أن المدن الفرنسية الشمالية ستعرف تعافياً وانتعاشاً، وأواخر هذا القرن، متحدياً بذلك العقبات الاقتصادية والديمغرافية في السنوات السابقة¹⁰³. وتتناظر الوحدة السكانية للمدن الجزائرية مع عدد من المدن الإيطالية كالبندقية التي ارتفع سكانها إلى 188970 نسمة عام 1607م قبل أن تشهد انخفاضاً حاداً في أواخر القرن



السابع عشر¹⁰⁴، وكذلك الشيء نفسه بالنسبة لفلورنسا التي عرفت تذبذبا في معدلات نموها بدءا من سنة 1630 إلى غاية 1700م،¹⁰⁵ وعرفت باقي المدن الإيطالية الأخرى خسائر موازية في الأرواح شأنها كشأن مثيلاتها من المدن المتوسطية الأخرى، نتيجة توالي سنوات الجفاف والأزمة الوبائية وانتشار الفقر¹⁰⁶. وكان من نتائج هذه الأزمة ارتفاع حركة الهجرة من الريف نحو المدينة، في النصف الثاني من القرن السابع عشر، خاصة في مقاطعة كامبانيا لتغير اتجاهها في نهاية القرن أي من المدينة نحو الريف¹⁰⁷. وكانت إشبيلية كباقي مدن المجال المتوسطي عرفت في عام 1591م انتعاشا متواضعا ثم بدأت في تراجع سريع جدا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، وخلالها فقدت المدينة أكثر من 6000 كانون في غضون خمسين عاما، أي 26% من سكانها، وفقدت من الطاقات والإمكانات البشرية ما يزيد 17%، بين عامي 1646 و1693م، واستمر هذا الانخفاض حتى عام 1745م، وكانت إشبيلية آنذاك بالكاد تتجاوز 13000 كانون¹⁰⁸.

لقد شهدت البلاد الجزائرية وبلدان المجال المتوسطي نمطا دوريا في تطورها السكاني، بين نمو مرتفع خلال القرن السادس عشر، وتباطؤ وتراجع خلال القرن السابع عشر الميلادي، وقد رافق كلا المرحلتين تحولات وتطورات عدة، إذ حدث على غرار الأزمة السكانية، التي تسببت فيها الكوارث الطبيعية، والجفاف، والأوبئة، والطواعين الجارفة، أزمات مرافقة لها اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، حيث ظهرت الفوضى، والثورات، وانعدام الأمن، واستفحلت اللصوصية نتيجة نقص الغذاء وانتشار المجاعات الرهيبة، التي تسببت في فناء عظيم شمل سائر أرياف ومدن المجال المتوسطي. ومن ثمة، لم يكن الاختلاف في حجم السكان والكثافة السكانية، بين الجزائر وبلدان المجال المتوسطي، أن يلغي الوحدة في نمو ساكنتهما خلال القرن السادس عشر، ووحدة تباطؤهما وتراجعهما خلال القرن السابع عشر، ولم يكن الاختلاف أيضا على مستوى الأرقام والوحدات الإحصائية للسكان أن يضمّر الوحدة في عوامل النمو والتراجع السكاني. وأمام تعقد إشكالية الوحدة الديمغرافية، بين الجزائر والمجال المتوسطي، وتعدد أبعاد هذه القضية وتشعب مسالكها النظرية، فإن دراستها تستدعي منهجا تحليليا عميقا لدراستها حسب ما اقترحه الديمغرافي لويس هنري، الذي اقتنع بضبابية الدراسة السكانية للقرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، نظرا لغياب رؤية واضحة للمؤرخ عن تعداد السكان، وضعف جودة ونوعية التعداد، وغياب منهجية دقيقة. لذلك، يتوجب أمام هذه الفجوة إعادة بناء المعلومة التي توفرها المصادر، حول الأرياف والمدن الجزائرية



والمتوسطية، لدراسة أكثر تعمقا عن تاريخ الجزائر والمجال المتوسطي من زاوية وحدة التطور السكاني خلال العصر الحديث.
الهوامش:

¹ - أندريه، بورغيار، "الأنثروبولوجية التاريخية"، التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، الطبعة الأولى، ص 235. ويمكن مراجعة أعمال بعض الباحثين الأجانب الذين أبدعوا في حقل الديمغرافيا:

- Pierre, Goubert, « En Beauvaisis : problèmes démographiques du XVIIIe siècle », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 7e année, N. 4, 1952, pp 453- 468.

- Jean-Michel, CHEVET, « Les crises démographiques en France à la fin du XVIIIe et au XVIIIe siècle : un essai de mesure », **Histoire & Mesure**, volume 8 - n°1-2, 1993, pp 117- 144.

- Jorge, Nadal Oller, « La contribution des historiens catalans à l'histoire de la démographie générale », **Population**, 16e année, n°1, 1961, pp 91-104.

² - Bernard, Rosenberger, « Population et crise au Maroc aux XVIe et XVIIe siècles. Famines et épidémies », Cahiers de la Méditerranée, hors-série n°2, 1977. **Typologie des crises dans les pays méditerranéens (XVIe-XXe siècles)**, Actes des journées d'études Bendor, 13,14 et 15 mai 1976, p 138.

³ - حسين، بوجرة، الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير (1800-1350)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (93)، 2011)، الطبعة الأولى، ص 127.

⁴ - G. Negadi, « Les Sources de la démographie en Algérie », in : **La Population De L'Algérie**, C.I.C.R.E.D, 1974, p 6.

⁵ - Dominique Tabutin, Eric Vilquin, Jean- Noël Biraben, « L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire », Conférence « **The history of world Population in the second millenium** », Organisée à Florence du 28 au 30 juin 2001 par le Comité de Démographie Historique de l'UIESP et la Societa Italiana di demografia storica, p 2.

⁶ - Ibidem.

⁷ - عبد الله، العروي، **مجملة تاريخ المغرب**، ج3، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، الطبعة الثانية، ص 425.

⁸ - بوجرة، ص 143.

⁹ - الحسن، الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983)، الطبعة الثانية، ص 240.

¹⁰ - Nicolas, De Nicolay, **Les navigations, pègrinations et voyages faicts en la Turquie**, Éditeur G. Silvius (Anvers), 1576, p 15.



¹¹ - Fray Diego, De Haëdo, **Topographie et Histoire Générale D'Alger**, Traduit de l'espagnol par : MM. le Dr. Monnereau Et A. Berbrugger en 1870, Imprimé À Valladolid en 1612, p 38.

¹² - Ibid, pp 41- 57.

¹³ - وليم، سينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، (الجزائر: دار القصة للنشر، 2007)، د.ط، ص 54.

¹⁴ - كورين، شوفالبيه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، ترجمة جمال حمادنة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ب. ط، ص 7.

¹⁵ - Pierre, Dan, Histoire de Barbarie et de ses Corsaires des Royaumes, & des Villes D'Alger, de Tunis, de Salé, & de Tripoli. Divisée en six Livres où il est Traité de leur Gouvernement, de leurs Mœurs, de leurs Cruautés, de leurs Brigandages, de leurs Sortilèges, & de Plusieurs autres Particularités Remarquables. Ensemble des grandes misères & des cruels tourments Qu'endurent les Chrétiens Captifs parmi les Infidèles, Seconde Édition, Paris, 1646, pp 515.

¹⁶ - Dan, p 89.

¹⁷ - De Olfert, Dapper, Description de l'Afrique contenant les noms, la situation & les confins de toutes ses parties, leurs rivières, leurs villes & leurs habitations, leurs plantes & leurs animaux : les mœurs, les coutumes, la langue, les richesses, la religion & le gouvernement de ses peuples : avec des cartes des États, des provinces & des villes, & des figures en taille-douce, qui représentent les habits & les principales cérémonies des habitants, les plantes & les animaux les moins connus, Amsterdam, 1668, pp 556.

¹⁸ - Ibid, p 160.

¹⁹ - Ibid, p 161- 184- 190.

²⁰ - Filippo, Pananti, Relation d'un séjour à Alger : contenant des observations sur l'état actuel de cette régence, les rapports des états barbaresques avec les puissances chrétiennes, et l'importance pour celles-ci de les subjuguier, Chez le Normant, 1820, pp 626.

²¹ - Ibid, p 154.

²² - Elie, De La Primaudaie, Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506-1594), Alger, 1875, p 6- 7.

²³ - Ibid, p 127- 128- 129

²⁴ - De La Primaudaie, p 242- 247.

²⁵ - H. D. De Grammont, Histoire D'Alger sous la domination Turque (1518-1830), Éd Ernest Leroux, Paris, 1887, pp 420.

²⁶ - Ibid, p 120- 151- 213- 217- 241.

²⁷ - Ernest, Carette, Recherches sur l'origine et les migrations des principales tribus de l'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Algérie, Paris, imprimerie impériale, 1853.

²⁸ - بوجرة، ص 144- 145.



- ²⁹ - نفسه، ص 145.
- ³⁰ - نفسه، ص 144-145.
- ³¹ - McEvedy Colin, Jones Richard, Atlas of world population History, Published in Great Britain by Penguin Books Ltd. and Allen Lane, 1978, 1979, p 9- 10.
- ³² - Ibid, p 220.
- ³³ - سينسر، ص 54.
- ³⁴ - Tabutin et autres, p 1.
- ³⁵ - Jean-Noël, Biraben, « Essai d'estimation des naissances de la population algérienne depuis 1891 », In: Population, 24^e année, n°4, 1969, pp 711-734.
- ³⁶ - Léon Tabah, « La population algérienne. Croissance, niveau de vie, investissements », In: Population, 11^e année, n°3, 1956, pp 429- 460.
- ³⁷ - Negadi, pp 6-15.
- ³⁸ - Kamel Kateb, « Population et organisation de l'espace en Algérie », L'Espace géographique, 2003/4 (tome 32), p 311-331, p. 312.
- ³⁹ - Nicole Bardon, Louis Bardon, « La paroisse Saint-Pierre de Senlis (Oise) au XVI^e siècle d'après ses registres paroissiaux », Revue archéologique de Picardie. N°3-4, 1982, p 21.
- ⁴⁰ - Gérard, Delille, « Un problème de démographie Historique : homme et femmes face à la mort », Mélanges de l'école Française de Rome. Moyen-âge, temps Modernes, volume 86-n 2, 1974, p 419.
- ⁴¹ - Ibidem.
- ⁴² - فرانسوا، دوس، "التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد"، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، الطبعة الأولى، ص 292.
- ⁴³ - Fernand, Braudel, la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II », tome I, seconde édition, Paris, Librairie Armand Colin, 1966, p 363.
- ⁴⁴ - McEvedy, p 220 -221
- ⁴⁵ - Ibid, p 223
- ⁴⁶ - Tabutin et autres, p 6.
- ⁴⁷ - McEvedy, p 113
- ⁴⁸ - Tabutin et autres, p 2.
- ⁴⁹ - بوجرة، ص 159.
- ⁵⁰ - Braudel, p 362.
- ⁵¹ - Tabutin et autres, p 3.
- ⁵² - Daniel, Noin, « La population rurale du Maroc », tome 1, Publications de L'université de Rouen, France, 1^{er} édition, 1970, p 240.
- ⁵³ -Ibidem.
- ⁵⁴ - De Grammont, p 43.
- ⁵⁵ - بوجرة، ص 160.
- ⁵⁶ - Dapper, p 184.



⁵⁷ - Ibid, p161.

⁵⁸ - Ibid, p167.

⁵⁹ - De La Primaudaie, p 129.

⁶⁰ - الوزان، ج 2، ص 61.

⁶¹ - Ibid, p 128.

⁶² - De Grammont, p 163.

⁶³ - De La Primaudaie, p 214.

⁶⁴ - Dapper, P 164.

⁶⁵ - De La Primaudaie, p 128. Dapper, p 172.

⁶⁶ - Dapper, P 172.

⁶⁷ - Ibid, p 184.

⁶⁸ - Ibid, p 186.

⁶⁹ - De La Primaudaie, p 128.

⁷⁰ - Ibidem.

⁷¹ - Tabutin, et autres, p 6.

⁷² - Delille, p 424.

⁷³ - Ibid, p 422 - 423.

⁷⁴ - Ibid, p 419.

⁷⁵ - McEvedy, p 102.

⁷⁶ - Louis Henry, « Anciens familles genevoises, étude démographie : XVI^e siècle – XX siècle –présentation d'un cahier de L'I.N.E.D », population, 11^{ème} année, N 2, 1956, p 362.

⁷⁷ - Omar Lutfi Barkan, « Essai sur les données statistique de registres de recensement dans l'empire ottoman aux XV et XVI siècles », Journal of the economic and social history of the orient, 1,1 (1957), p 22.

⁷⁸ -Ibid, p. 21.

⁷⁹ - Youssef, Courbage, « Démographie des communautés Chrétiennes au Proche-Orient Une approche historique », Confluences Méditerranée 3, N°66, 2008, p 40.

⁸⁰ - Barkan, p 24.

⁸¹ - McEvedy, p 112.

⁸² - Louis Henry, Anciens familles, p 337.

⁸³ - رولان، موسينيه، تاريخ الحضارات العام، القرنان السادس عشر والسابع عشر، المجلد 4، ترجمة يوسف أسعد داغر، فريد م. داغر، (بيروت – باريس: منشورات عويدات، 1987)، الطبعة الثانية، ص 212.

⁸⁴ - Louis Henry, Anciens familles, p 424.

⁸⁵ - de la Primaudaie, p 219.

⁸⁶ - Ibid, p 220.

⁸⁷ - Ibid, p 235.

⁸⁸ - De Grammont, p 120.

⁸⁹ - Ibid, p 130.

⁹⁰ - Ibid, p 151.



⁹¹ - Ibid, p 213.

⁹² - Ibid, p 217.

⁹³ - McEvedy, p 223.

⁹⁴ - بوجرة، ص 159.

⁹⁵ - Tabutin et autres, p 6.

⁹⁶ - Jean- Noel Biraben, « L'évolution du nombre des hommes », population et sociétés, Bulletin mensuel d'information de l'institut national D'Études Démographiques, N 394, octobre 2003, p 3.

⁹⁷ - Ibidem.

⁹⁸ - McEvedy, p 102.

⁹⁹ - Ibid, p 112.

¹⁰⁰ - Daniel, Panzac, « La peste dans l'Empire ottoman (1700-1850) », La Société française d'Histoire de la Médecine, La séance du 24 janvier 1987, p 38.

¹⁰¹ - موسينييه، ص 209.

¹⁰² - Philip, Benedict, « La population réformée Française de 1600 à 1685 », Annales, Économies, Sociétés, Civilisations, 42^e année, N 6, 1987, p 1454.

¹⁰³ - Ibidem.

¹⁰⁴ - Anna, Bellavitis, « Anna Bellavitis, Famille et hiérarchies sociales à Venise au XVIIe siècle », dix-septième siècle, N° 249, 2010, p 676.

¹⁰⁵ - Delille, p 423.

¹⁰⁶ - Ibidem.

¹⁰⁷ - Ibid, p 424.

¹⁰⁸ - Jean, Sentaurens, « Séville dans la seconde moitié du XVIe siècle : population et structures sociales. Le recensement de 1561 », Bulletin Hispanique, tome 77, n°3-4, 1975, p 329.